التقرير السنوي 2011

ضمان الاستثمارات

ضمان الفرص

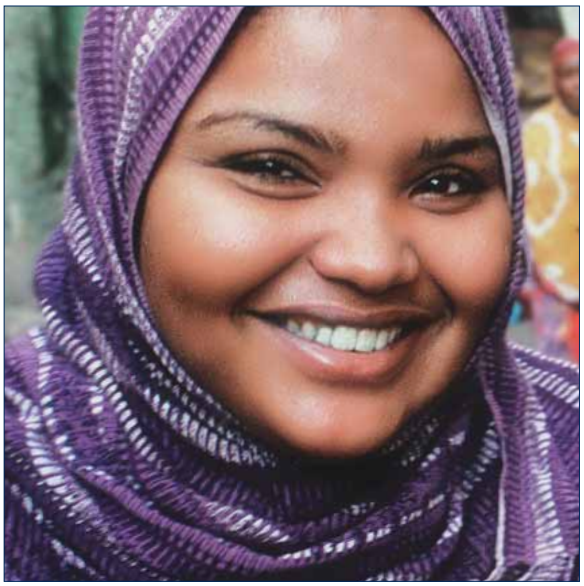

MIGA

أبرز الأنشطة في السنة المالية 2011

في السنة المالية 2011، بلغ مجموع مبالغ الضمانات التي أصدرتها الوكالة الدولية لضمان الاستثمار بشأن مشروعات في البلدان النامية الأعضاء فيها 2.1 مليار دولار. وهذا رقم قياسي بالنسبة للوكالة ويشكل زيادة كبيرة عن الإصدارات الجديدة في السنة الماضية البالغة 1.5 مليار دولار. كما شهدت الوكالة ازدياداً كبيراً في التنوع في مختلف المناطق والقطاعات من حيث المشروعات الجديدة التي ساندتها الوكالة في هذه السنة، بما في ذلك أربعة بلدان مضيفة لعمليات جديدة هي: العراق، وكوسوفو، وليبيريا، وجمهورية الكونغو.

الضمانات المصدرة	2007	2008	2009	2010	2011	السنوات المالية 2011-1990
عدد المشروعات التي ساندتها الضمانات	29	24	26	19	38	651
المشروعات الجديدة[1]	26	23	20	16	35	-
المشروعات التي سبقت مساندتها[2]	3	1	6	3	3	-
عدد عقود الضمان المصدرة	45	38	30	28	50	1,030
مبلغ إصدارات الضمانات الجديدة، إجمالي (مليار دولار)	1.4	2.1	1.4	1.5	2.1	23.8
مبلغ إصدارات الضمانات الجديدة، مجموع (مليار دولار)[3]	1.4	2.1	1.4	1.5	2.1	24.5
إجمالي التغطيات الضمانية (مليار دولار)[4]	5.3	6.5	7.3	7.7	9.1	-
صافي التغطيات الضمانية (مطروحاً منه مبلغ إعادة الإصدار) (مليار دولار)[4]	3.2	3.6	4.0	4.3	5.2	-

1. *مشروعات حصلت على المساندة من الوكالة الدولية لضمان الاستثمار لأول مرة في السنة المالية 2011 (شاملة التوسعات).*
2. *مشروعات ساندتها الوكالة الدولية لضمان الاستثمار في السنة المالية 2011 وفي سنوات سابقة.*
3. *يشمل المبالغ المعبأة من خلال البرنامج التعاوني لضمان الاكتتابات (CUP).*
4. *إجمالي التغطيات الضمانية هو الحد الأقصى لإجمالي المسؤولية الضمانية. صافي التغطيات الضمانية هو إجمالي التغطيات الضمانية مطروحاً منه إعادة التأمين.*

أبرز أنشطة العمليات

قدمت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار تغطية لمشروعات في المجالات التالية في السنة المالية 2011:

	عدد المشروعات التي تمت مساندتها	نسبة المشروعات التي تمت مساندتها (%)	مبلغ الضمانات المصدرة (بملايين الدولارات)	نسبة المشروعات القيمة الدولارية (%)
المجال ذو الأولوية[1]				
البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية[2]	21	55	421.4	20
"الاستثمارات" فيما بين بلدان الجنوب[3,4]	3	8	468.5	22
البلدان المتأثرة بالصراعات	9	24	237.5	11
المشروعات المعقدة[5]	6	16	1,115.0	53
المنطقة				
آسيا والمحيط الهادئ	3	8	752.1	36
أوروبا وآسيا الوسطى	16	42	1,077.2	51
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	3	8	21.8	1
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	1	3	5.0	0
أفريقيا جنوب الصحراء	15	39	242.9	12
القطاع				
الصناعات الزراعية، والصناعات التحويلية، والخدمات	15	39	471.5	23
القطاع المالي	17	45	512.5	24
البنية الأساسية	5	13	907.9	43
النفط، والغاز، والتعدين	1	3	207.0	10
المجموع	**38**		**2,099.0**	

1. *بعض المشروعات تتناول أكثر من مجال من بين المجالات ذات الأولوية.*
2. *أشد بلدان العالم فقراً.*
3. *الاستثمارات من أحد البلدان النامية (المدرجة في الفئة الثانية) الأعضاء في الوكالة في بلد آخر من نفس الفئة.*
4. *يشكل هذا الرقم مجموع المشروعات المتضمنة مستمراً واحداً أو أكثر من بلد في الجنوب في بلد آخر في الجنوب. وبلغ مجموع قيمة عقود الضمان المصدرة لمستثمرين من بلدان في الجنوب في بلدان أخرى في الجنوب 243.5 مليون دولار.*
5. *مشروع معقد في قطاع البنية الأساسية أو الصناعات الاستخراجية.*

بلغ دخل الوكالة الدولية لضمان الاستثمار من العمليات في هذه السنة 23.6 مليون دولار مقابل 33.9 مليون دولار في السنة المالية 2010.

(انظر مناقشات وتحليلات جهاز الإدارة للاطلاع على التفاصيل).

الدخل المتحقق من الأقساط والرسوم والاستثمارات* (بملايين الدولارات)

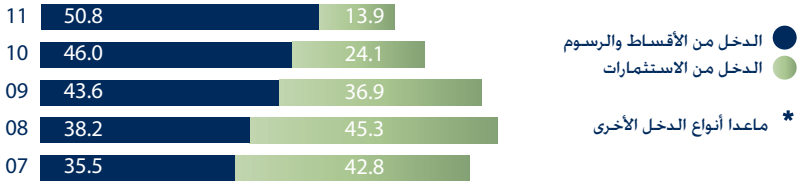

أبرز أنشطة مجموعة البنك الدولي في السنة المالية 2011

مجموعة البنك الدولي هي إحدى أكبر مؤسسات التنمية في العالم، وهي مصدر رئيسي من مصادر المساعدات المالية والفنية للبلدان النامية في مختلف مناطق العالم. وتعمل المؤسسات الأعضاء بمجموعة البنك الدولي معاً ويكمل كل منها أنشطة الأخرى لتحقيق أهدافها المشتركة المتمثّلة في تقليص الفقر وتحسين حياة الناس. تتبادل مجموعة البنك الدولي المعارف وتساند المشروعات في مجالات: الزراعة، والتجارة، والتمويل، والرعاية الصحية، ومكافحة الفقر، والتعليم، والبنية الأساسية، والحوكمة، وتغيّر المناخ، وفي مجالات أخرى من أجل نفع الناس في البلدان النامية.

في السنة المالية 2011، ارتبطت مجموعة البنك الدولي بتقديم 57.3 مليار دولار لعمليات في تلك المجالات.

ارتبط البنك الدولي، الذي يضم المؤسسة الدولية للتنمية (IDA) والبنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD)، بتقديم مبلغ 43 مليار دولار من القروض والمنح للبلدان الأعضاء فيه. ومن أصل ذلك المجموع، بلغت ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية لأشد بلدان العالم فقراً 16.3 مليار دولار.

وارتبطت مؤسسة التمويل الدولية (IFC) بتقديم ما مجموعه 12.2 مليار دولار وعبأت مبلغاً إضافياً قدره 6.5 مليار دولار من أجل تنمية القطاع الخاص في البلدان النامية، وتوجه من ذلك المجموع مبلغ 4.9 مليار دولار إلى بلدان مؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية.

وأصدرت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA) ضمانات بمبلغ 2.1 مليار دولار لمساندة استثمارات في بلدان العالم النامية.

التعاون في إطار مجموعة البنك الدولي

تركز المشروعات والبرامج المشتركة بين مؤسسات مجموعة البنك الدولي على تشجيع التنمية المستدامة، وذلك من خلال: توسيع نطاق الأسواق المالية، وإصدار الضمانات للمستثمرين والمُقرضين التجاريين، وتقديم الخدمات الاستشارية بغية تحسين أوضاع الاستثمار في البلدان النامية. ويقوم البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار بالعمل معاً في حفز المشروعات والبرامج التي تتيح الموارد للمتعاملين معها من خلال زيادة الابتكار ودرجة الاستجابة. ويبرز هذا التقرير عدداً من تلك الأنشطة.

تضم مجموعة البنك الدولي خمس مؤسسات مترابطة ترابطاً وثيقاً، وهي:

البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD)، الذي يقرض حكومات البلدان المتوسطة الدخل والبلدان المنخفضة الدخل المتمتعة بالأهلية الائتمانية.

المؤسسة الدولية للتنمية (IDA)، التي تقدم قروضاً بدون فوائد، أو اعتمادات، ومنحاً لحكومات أشدّ البلدان فقراً.

مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، التي تقدم قروضاً، ومساهمات في أسهم رأس المال، وخدمات استشارية لحفز استثمار القطاع الخاص في البلدان النامية.

الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)، التي تقدم تأميناً ضد المخاطر السياسية أو ضمانات ضد الخسائر الناجمة عن المخاطر غير التجارية بغية تسهيل الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في البلدان النامية.

المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID)، الذي يقدم تسهيلات دولية للمصالحة والتحكيم في منازعات الاستثمار.

رسالة من رئيس مجموعة البنك الدولي

في هذه السنة المنصرمة، ساعدت مجموعة البنك الدولي البلدان النامية في التصدي للتحديات وإدارة المخاطر واغتنام الفرص السانحة: التغييرات التاريخية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وارتفاع وتقلبات أسعار المواد الغذائية والوقود، والويلات التي سببتها الكوارث الطبيعية، وارتفاع معدلات التضخم النقدي في الأسواق الصاعدة مع بعض مخاطر فرط النشاط الاقتصادي، وإنعاش الدول الضعيفة الخارجة غالباً من صراعات، ومنافع زيادة الشفافية والانفتاح.

يعتبر القطاع الخاص القوي والمنخرط في النشاط أحد العوامل الرئيسية في مساعدة الاقتصادات على التكيّف مع هذه وغيرها من التحديات. ويبيّن *التقرير السنوي 2011* الصادر عن الوكالة الدولية لضمان الاستثمار الدوْر الهام الذي تسهم به الوكالة في مساندة النمو والتنمية المستدامين من خلال إتاحة ضمانات الاستثمار في البلدان التي تعتبر أدوات تخفيض المخاطر فيها ضرورية لتأمين استثمارات القطاع الخاص.

يبرز هذا التقرير ما تتسم به الوكالة الدولية لضمان الاستثمار من ابتكار ومرونة وقدرة على تحقيق النتائج وفق أجندة التحديث التي اعتمدتها. ففي هذه السنة، حققت الوكالة تعديلات كبيرة على اتفاقية إنشائها ستعزز قيمتها كمؤسسة متعددة الأطراف تقدم خدمات التأمين ضد المخاطر السياسية. فتلك التعديلات - التي وافق عليها مجلس المحافظين في شهر أغسطس/آب - أدت فعلاً إلى تمكين الوكالة من مساندة مشروعات لم تكن في السابق ممكنة.

وفي السنة المالية 2011، أصدرت الوكالة ما مجموعه 2.1 مليار دولار من التغطيات الضمانية الجديدة - وهو رقم قياسي بالنسبة للوكالة يشكل زيادة بنسبة 43 في المائة على السنة السابقة، مما يدل على تجدد الاهتمام بأدوات تخفيض المخاطر السياسية. وأظهرت الوكالة تجدد التنويع والتواصل الإقليمي - من مساندتها لمصنع صناعات تحويلية في العراق، مروراً بمشروع صناعات زراعية في ليبيريا، ودراسة جدوى عن التعدين في إندونيسيا، وأنشطة عمل مصرفي تساند مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم في 14 بلداً. ومما كانت له أهمية خاصة في هذه السنة الجهود المتسقة التي بذلتها الوكالة في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

كما تقوم الوكالة حالياً بعمل هام في بلدان متأثرة بالصراعات وبالضعف. فهي تساند الاستثمارات في عدد من تلك البلدان، وهي تستخدم ما لديها من معرفة وبحوث وقدرة على جمع مختلف الأطراف بغية تركيز اهتمامها على تلك الأسواق التي هي إلى حد بعيد غير متمتعة بالخدمات كما يجب. ويبرز تقرير حديث العهد صدر عن البنك الدولي بعنوان *"تقرير عن التنمية في العالم : الصراع والأمن والتنمية"* الأثر الحاسم الأهمية الذي ينجم عن الاستثمار الأجنبي المباشر وعن جهود الوكالة الدولية لضمان الاستثمار في تلك البلدان - في مساندة تقديم الخدمات وخلق فرص العمل، وهذا ما له أهمية بالغة بالنسبة للنتائج الأولى ولتحقيق النمو الطويل الأمد. علماً بأن الوكالة تعمل حالياً على إقامة برنامج محدد خاص بالتأمين ضد المخاطر السياسية يمكن استخدامه في البلدان المتأثرة بالعنف أو بالضعف.

ومن أجل توسيع نطاق وصولها، أنشأت الوكالة في هذه السنة مركزاً لها في آسيا، مما يشير إلى التأكيد القوي على الاستثمار الداخل إليها والخارج منها. وتشهد الوكالة ازدياد رغبة المستثمرين في بلدان آسيا بالدخول إلى أسواق حافلة بالتحديات، ومن شأن تدعيم وجود الوكالة في تلك المنطقة أن يساعد في تسهيل خططهم.

كما دعمت الوكالة في السنة الماضية الشراكات الداخلية والخارجية بغية تعزيز أثرها الإنمائي. ووقعت الوكالة مذكرات تفاهم مع شركة مالية لبنانية بغية التعاون في تشجيع وترويج الاستثمار عبر الحدود في بلدان نامية، ومع الصندوق الإندونيسي للتأمين على البنية الأساسية بغية التعاون في بناء قدراته وللمشاركة في التأمين على مشروعات بنية أساسية مزمعة. وفي مجموعة البنك الدولي، أظهر تدعيم الوكالة لعلاقة العمل والتسويق مع مؤسسة التمويل الدولية نتائجه المرجوة فعلاً. كما وقعت الوكالة في هذه السنة على اتفاقيات داخلية مع إدارة التمويل والاقتصاد والتنمية الحضرية وإدارة العمل المصرفي وإدارة الديون في البنك الدولي، وذلك بغية التسويق المشترك للأدوات الهادفة إلى تعزيز نقاط قوة الوكالة والبنك.

أود شكر جهاز موظفي الوكالة على ما قاموا به من التزام ومساهمات وتركيز. فالإنجازات الكبيرة التي حققتها الوكالة في هذه السنة تعكس قوة القيادة وروح الابتكار من جانب إيزومي كوباياشي (Izumi Kobayashi) وفريق الإدارة العامل معها. كما أشكر مجلس محافظي الوكالة ومجلس مديريها التنفيذيين والشركاء الآخرين على ما أبدوه من إرشاد ومساندة.

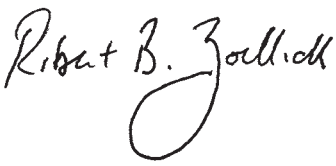

روبرت ب. زوليك
30 يونيو/حزيران 2011

رسالة من نائب الرئيس التنفيذي لشؤون الوكالة الدولية لضمان الاستثمار

مازال العالم اليوم آخذاً بالخروج بحذر من ركود شديد. وعلى نحو إيجابي، تتصدر بلدان العالم النامية انتعاش الاقتصاد العالمي - ونحن نشهد هنالك معدلات نمو مرموقة. ولكن معدلات البطالة والمديونية المرتفعة مازالت تثير قلق العديد من البلدان الصناعية، بينما تثير أسعار المواد الغذائية الآخذة في الارتفاع والمتقلبة مشكلات كبيرة للملايين في بلدان العالم النامية. وفي الوقت نفسه، يشهد العالم الاحتمالات المجهولة والتوقعات معاً نتيجة للأحداث المسببة للتحولات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فالسيناريو العالمي متفاوت في الواقع.

عقب انكماش حاد أثناء الأزمة المالية، أخذ الاستثمار الأجنبي المباشر في التزايد - ولو أنه قد يستغرق مدة ثلاث سنوات ليعود إلى المستويات التي بلغها قبل تلك الأزمة. ولكن الجهات الراعية للمشروعات والجهات المقرضة لها مازالت قلقة، كما أن المستثمرين يعتبرون المخاطر السياسية أهم المعوقات متوسطة الأمد أمام الدخول في استثمارات جديدة في البلدان النامية.

وهنا يأتي الدوْر الذي يمكن أن تسهم به الوكالة الدولية لضمان الاستثمار. ومن دواعي السرور التنويه إلى أن الوكالة أصدرت تغطيات ضمانية جديدة في السنة المالية 2011 بلغت قيمتها 2.1 مليار دولار، وهذا رقم قياسي بالنسبة للوكالة ويشكل زيادة كبيرة على السنة الماضية. وكما ينوه لاحقاً هذا التقرير، صدرت كافة التغطيات تقريباً لمتعاملين جدد. وهذا ما يشير إلى تحسّن جهود الوكالة في تطوير عملها، بما في ذلك تدعيم الشراكات داخل مجموعة البنك الدولي، بحيث بدأت تعطي نتائج. ومن المهم أيضاً أن حافظة الضمانات أصبحت أكثر تنوعاً بكثير في مختلف القطاعات والمناطق. واستمر مستوى مدفوعات تسوية مطالبات حافظة الضمانات على انخفاضه مثلما كان في السنوات السابقة. أما مجموع إجمالي التغطيات الضمانية بالنسبة للوكالة فقد بلغ 9.1 مليار دولار، وهو رقم قياسي آخر شهدته الوكالة.

كما ينوه هذا التقرير إلى التعديلات الهامة التي طرأت على اتفاقية إنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، التي وافق عليها مجلس محافظي الوكالة وأصبحت سارية المفعول في نوفمبر/تشرين الثاني 2010. فتلك التعديلات تعزز إلى حد كبير قدرة الوكالة على مساندة المتعاملين معها. فهي قادرة الآن على تغطية المديونيات المستقلة وبعض الاستثمارات الحالية، مما يضع الوكالة في مركز أفضل من السابق لمساندة المستثمرين في أوقات الاحتمالات المجهولة. وكانت استجابة المتعاملين مع الوكالة إيجابية جداً تجاه توسّع التفويض الممنوح لها، مما أسهم أيضاً في ازدياد حجم أعمالها في هذه السنة. وتعرب الوكالة عن الامتنان على نحو خاص للمساندة القوية التي تلقتها من المساهمين في المُضيّ قُدُماً في تلك التعديلات.

وسنحت لي في فبراير/شباط فرصة السفر إلى الشرق الأوسط لأكون في تلك المنطقة في أكثر الأوقات أهمية مع تطور الأحداث فيها. وركزت المحادثات مع المسؤولين الحكوميين والقطاع الخاص في لبنان والأردن والمملكة العربية السعودية على طرق تشجيع تدفق الاستثمارات إلى تلك المنطقة ومساندة المستثمرين المحليين الباحثين عن الفرص في بلدان نامية أخرى. وتقوم الوكالة حالياً بتعزيز شراكاتها ووجودها في تلك المنطقة، وهي على استعداد لمساعدة الجهات الراعية للمشروعات والمقرضين لها بغية جلب الاستثمارات المفيدة تنموياً إلى بلدانها.

يستمر كون الاستثمار في الاقتصادات المتأثرة بالصراعات والاقتصادات الضعيفة إحدى أهم الأولويات الاستراتيجية بالنسبة للوكالة الدولية لضمان الاستثمار. ومن أجل المساعدة في تسهيل ذلك النوع من الاستثمار، استفادت الوكالة مرة أخرى من دورها كعضو في مجموعة البنك الدولي في أن تكون أحد الموارد المعرفية - وهي كرّست بحوثاً لذلك الموضوع. فالتقرير الذي أصدرته الوكالة بعنوان *الاستثمارات العالمية والمخاطر السياسية 2010*، الذي يناقشه هذا التقرير لاحقاً، ركّز على الاستثمار في الاقتصادات المتأثرة بالصراعات والاقتصادات الضعيفة. ومن أجل تكملة الأدوات الحالية الخاصة بضمان الاستثمارات، تم في هذه السنة اقتراح إنشاء برنامج الاقتصادات المتأثرة بالصراعات والضعيفة بغية زيادة تشجيع تدفقات الاستثمار والتجارة إلى تلك الأسواق غير المتمتعة بالخدمات كما يجب.

شهدت الوكالة في هذه السنة المنصرمة جوانب تقدّم أخرى. فقد افتتحت في أغسطس/آب الماضي المركز الإقليمي الآسيوي الخاص بها، وأحلّت ممثليها في هونغ كونغ (المنطقة الإدارية الخاصة) والصين وسنغافورة، مع توسيع وجودها على أرض الواقع في بكين وطوكيو. وكان هذا الإجراء هاماً لأنه يسهل للوكالة المزيد من الاقتراب من المتعاملين معها في تلك المنطقة، ويساعد في ظهور منطقة آسيا كمركز جديد لتدفقات الاستثمار الخارجة إلى مناطق أخرى. كما وسّعت الوكالة ودعمت شراكاتها الداخلية في مجموعة البنك الدولي وشراكاتها الخارجية حسبما يشير هذا التقرير لاحقاً.

وفي إطار الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، جرى تعيين عدة موظفين جدد بما في ذلك من هم في مناصب: المستشار العام، ورئيس الخبراء الماليين، ورئيس الخبراء الاقتصاديين. كما شرعت الوكالة في تنفيذ برنامج المهنيين، وعيّنت اثنين من المهنيين الشباب للعمل لديها لفترة سنتين. ويسود اعتقاد بأن ذلك البرنامج حقق النجاح في إحضار مواهب جديدة ومتنوعة من بلدان ليست ممثلة كما يجب في جهاز الموظفين. وهنالك أمل في إحضار ثلاثة مهنيين شباب للعمل في الوكالة في السنة المالية القادمة.

وشخصياً، كنت في طوكيو حين ضرب الزلزال والتسونامي الذي أعقبه المنطقة الشمالية من اليابان مخلفين دماراً فورياً ودائماً. وتخطى ذلك أي شيء شهدته في حياتي في اليابان - وعرفت على الفور أن ذلك سيسفر عن تداعيات خطيرة لبلادي اليابان. ولكنه ذكّرني أيضاً: بالناس في مختلف بلدان ومناطق العالم الذين تساعدهم مؤسسات التنمية مثل مجموعة البنك الدولي، وبالناس والمجتمعات المحلية غير المتمتعين بالخدمات كما يجب الذين ضربتهم كوارث مماثلة أو سواها، والذين ليست لديهم آليات مساندة كافية. أولئك هم الناس الذين تأمل الوكالة بالوصول إليهم ومساندتهم من خلال تشجيع المستثمرين من القطاع الخاص على الدخول في مشروعات مستدامة في البلدان التي هي بأمسّ الحاجة إليها.

ختاماً، أود شكر موظفي الوكالة على تفانيهم ومهنيتهم وعملهم الجاد في مواجهة التحديات المستمرة هذه. وأعلم أننا نستطيع الاعتماد على المساندة منهم ومن المساهمين والشركاء، مع مواصلتنا العمل على خدمة رسالة الوكالة المتمثلة في تسهيل الاستثمار الذي يؤدي إلى تحسين حياة الناس.

إيزومي كوباياشي
30 يونيو/حزيران 2011

فريق إدارة الوكالة الدولية لضمان الاستثمار

(من اليسار إلى اليمين، ومن الأعلى للأسفل)

Izumi Kobayashi

نائب الرئيس التنفيذي

James P. Bond

رئيس خبراء العمليات

Ana-Mita Betancourt

المدير والمستشار القانوني العام للشؤون القانونية والمطالبات

Kevin W. Lu

مدير إقليمي، آسيا والمحيط الهادئ

Edith P. Quintrell

مدير إدارة العمليات

Lakshmi Shyam-Sunder

رئيس الخبراء الماليين ومدير إدارة التمويل والمخاطر

Ravi Vish

رئيس الخبراء الاقتصاديين ومدير إدارة الاقتصاد والسياسات

Marcus S. D. Williams

مستشار لشؤون الإستراتيجية والعمليات

مجلس المديرين التنفيذيين للوكالة الدولية لضمان الاستثمار

يوجه برامج وأنشطة الوكالة مجلس المحافظين ومجلس المديرين التنفيذيين، اللذان يمثلان 175 بلداً عضواً فيها. ويعيّن كل بلد محافظاً واحداً ومحافظاً مناوباً. وتُناط سلطات الوكالة المؤسسية بمجلس المحافظين الذي يفوض معظم صلاحياته لمجلس مديرين تنفيذيين يضم 25 مديراً. وحقوق التصويت مرجّحة حسب الحصة من رأس المال التي يمثلها كل مدير.

يجتمع المديرون بصفة منتظمة في مقر مجموعة البنك الدولي في واشنطن العاصمة، حيث يستعرضون ويبتون في المشروعات الاستثمارية ويشرفون على سياسات الإدارة بشكل عام.

كما يعمل المديرون كأعضاء في واحدة أو أكثر من عدة لجان دائمة هي:

- لجنة المراجعة
- لجنة الموازنة
- اللجنة المعنية بالفعالية الإنمائية
- لجنة نظام الحوكمة والشؤون الإدارية
- لجنة الأخلاقيات المسلكية
- لجنة شؤون الموظفين

وتساعد هذه اللجان مجلس المديرين التنفيذيين في النهوض بمسؤولياته الإشرافية من خلال عمليات الفحص المتعمق للسياسات والإجراءات.

في السنة المالية 2011، قام مجلس المديرين التنفيذيين للوكالة الدولية لضمان الاستثمار باستعراض ضمانات الاستثمارات التي أصدرتها الوكالة والموافقة عليها. كما وافق المجلس *على استراتيجية الوكالة للسنوات المالية 2012-2014: تحقيق الحجم المدفوع بالقيمة*، وعلى موازنة الوكالة للسنة المالية 2012، وزيادة حدود التغطيات الضمانية التي تتيحها الوكالة على مستوى المشروعات والبلدان. وسيسري مفعول تلك الزيادة في السنة المالية 2012. كما رفعت الوكالة تقارير مالية ربع سنوية، وتعاونت في وضع ما نظر فيه مجلس المديرين التنفيذيين من استراتيجيات المساعدة والشراكة القُطْرِيّة التي تعتمدها مجموعة البنك الدولي.

كما ناقش مجلس المديرين التنفيذيين في السنة المالية 2010 ووافق على التعديلات الموصى بإدخالها على اتفاقية إنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار. ووافق مجلس المحافظين لاحقاً على تلك التعديلات في أغسطس/آب وأصبحت سارية المفعول في هذه السنة المالية.

مجلس المديرين التنفيذيين للوكالة الدولية لضمان الاستثمار كما في 30 يونيو/حزيران 2011

من اليسار إلى اليمين (وقوفاً): Gino Pierre Alzetta، Susana Moorehead، Piero Cipollone، Felix A. Camarasa، Abdulrahman Almofadhi، Merza Hasan، Shaolin Yang، Pulok Chatterji، Jorge Frieden، Ian H. Solomon، Jim Hagan، Dyg sadiah Binti Abg Bohan، Nobumitsu Hayashi، Rudolf Treffers، Rogerio Studart، Ingrid Hoven، Ambroise Fayolle

من اليسار إلى اليمين (جلوساً): Eugene Miagkov، Anna Brandt، Hassan A. Taha، Agapito Mendes Dias، Marie-Lucie Morin، Javed Talat، Marta Garcia، Renosi Mokate

الأثر الإنمائي الذي تحققه الوكالة الدولية لضمان الاستثمار

الاقتصاد العالمي آخذ في الخروج ببطء من ركود شديد. ولكن الانتعاش المتفاوت يحدث في جانب كبير منه على عاتق بلدان العالم النامية. فهي تسهم حالياً بحوالي نصف النمو العالمي. وكما يفيد خبراء الاقتصاد في البنك الدولي، توسع إجمالي الناتج المحلي (GDP) في البلدان النامية بنسبة 7.3 في المائة في العام 2010. ومن المتوقع أن يتباطأ هذا النمو في إجمالي الناتج المحلي إلى حوالي 6.3 في المائة في كل سنة من سنوات الفترة 2011-2013، ولكنه مازال أكثر من ضعفي التوقعات بالنسبة للبلدان عالية الدخل.

وهذا تغيّر كبير في أنماط النمو الاقتصادي السابقة وهو أكثر روعة لأنه يعكس بصورة رئيسية توسّع الأسواق الداخلية في البلدان النامية. كما إنه أمر جيد بالنسبة للنظام الاقتصادي العالمي - وهو جيد بصفة خاصة بالنسبة لعملية التنمية.

ومع أن الانتعاش العالمي توسع عموماً ليشمل المزيد من الشركات والبلدان ومن مكونات إجمالي جانب الطلب، هنالك عدة أسباب تدعو لكبح جماح التفاؤل. فالانتعاش غير نهائي في العديد من الاقتصادات الناشئة في منطقة أوروبا وآسيا الوسطى وفي بعض البلدان عالية الدخل. فمشكلات القطاع المالي المستمرة وأزمات الديون في بعض البلدان عالية الدخل مازالت خطراً يتهدد النمو. كما أن عدم استقرار تدفقات الأموال التي تسعى لعوائد أعلى واحتمال فرط النشاط الاقتصادي في البلدان النامية يمكن أن يؤديا إلى تقويض مكاسب التنمية. أما الارتفاع الحاد والتقلبات في أسعار المواد الغذائية فهي كبيرة بالنسبة للاقتصاد وسبل الرزق في مختلف مناطق وبلدان العالم، مما يؤثر في الناس الذين هم بأمس الحاجة للنمو المستدام والاستقرار.

كما تنوه الوكالة إلى عوامل غير ممكن التنبؤ بها تؤثر في النمو. وكان لهذه السنة نصيبها من تلك العوامل. فالحراك الشعبي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا استولى على اهتمام العالم. ومازالت التداعيات الاجتماعية والتنموية لتلك التغيرات السياسية قيد التحليل، ولأثرها الممكن على أسعار النفط انعكاساته على الاقتصاد العالمي. أما آثار الزلزال الكارثي الذي ضرب اليابان والتسونامي الذي أعقبه فقد أسفرا عن تباطؤ طفيف في الإنتاج الصناعي والتجارة العالميين.

ماذا يعني ذلك بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر؟

بما أن آفاق الاقتصاد العالمي مازالت متباينة، فإن آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر تبدو أكثر إشراقاً بالنسبة للبلدان النامية. فعلى حد قول خبراء الاقتصاد في البنك الدولي، ستواصل التدفقات إلى البلدان النامية نموها بنسبة 20 في المائة و 13 في المائة في السنة في العام 2011 والعام 2012 على التوالي. فتدفقات الاستثمار الأجنبي الناشئة في البلدان النامية على وجه الخصوص انتعشت سريعاً ومن المتوقع أن تواصل تلك المعدلات العالية. ومع أن ازدياد الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق من بلدان نامية تتصدره البرازيل والهند والصين والاتحاد الروسي وجنوب أفريقيا (BRICS)، هنالك بلدان أخرى نامية تصعد حالياً في ذلك السبيل مع قيام مؤسسات أعمالها متعددة الجنسيات بعولمة عملياتها.

يتفاوت الدور الناشئ الذي يسهم به الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين مناطق العالم. فعلى سبيل المثال، تجتذب منطقة أفريقيا جنوب الصحراء حالياً مصادر جديدة من مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر. أما الاستثمار في منطقة آسيا فهو منتشر على نحو أكثر تساوياً عبر صناعات وبلدان متعددة، ولو أن ما من شك في أن تدفقات الاستثمار الخارجة ستتأثر بالزلزال الذي ضرب اليابان. وفي منطقة أمريكا اللاتينية، أخذ أصحاب مشروعات العمل الحر يتوجهون توجهاً عالمياً. وأسهمت البنوك الأجنبية بدور محفز للاستقرار في منطقة أوروبا وآسيا الوسطى، ولكن وجودها الكبير يثير احتمالات القلق أيضاً. ومع أن الاضطرابات الأهلية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تثير قلق العديد من المستثمرين، يوحي البعض بأن التغييرات السياسية التي تجتاح تلك المنطقة يمكن أن تؤدي إلى انفتاح فرص الاستثمار.

في يونيو/حزيران 2010، استطلعت الوكالة آراء مديرين من 194 شركة متعددة الجنسيات في مختلف بلدان ومناطق العالم بغية إثراء التقرير بعنوان *الاستثمار العالمي والمخاطر السياسية*. ووجد استطلاع الرأي المستثمرين متفائلين تجاه آفاقهم، ولاسيما في الأمد المتوسط. علماً بأن المديرين من شركات استخراجية كانوا شديدي التفاؤل بصورة خاصة في نواياهم الاستثمارية، مثلما كان المستثمرون من بلدان نامية في بلدان أخرى نامية - مما يؤكد الاتجاه الذي تراه الوكالة في بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر.

ماذا يعني ذلك بالنسبة للوكالة الدولية لضمان الاستثمار؟

في ضوء تأكيده لتجدد التفاؤل في الأسواق في هذه السنة المالية، بلغ حجم أعمال الوكالة الدولية لضمان الاستثمار رقماً قياسياً ورأت الوكالة عودة إلى حافظة عمليات أكثر توازناً فيما بين المناطق والقطاعات. وأسهمت الثورات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عودة الوعي بالمخاطر السياسية عموماً، مما أدى إلى زيادة الاستفسارات عن أنشطة الأعمال مع دخول الوكالة في الربع الأخير من السنة المالية. (انظر أنشطة عمل الوكالة الدولية لضمان الاستثمار للاطلاع على تفاصيل حافظة عملياتها).

كما أن التعديلات التاريخية التي تم إدخالها على اتفاقية إنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، والتي وافق عليها مجلس المحافظين في العام 2010، ساعدت الوكالة في اغتنام موجتي انتعاش الاستثمار الأجنبي المباشر وارتفاع حساسية المستثمرين تجاه المخاطر السياسية. ومن خلال توسيع نطاق الاستثمارات المؤهلة للتغطية الضمانية لكي تشمل بعض أنواع المشروعات القائمة حالياً والمديونيات المستقلة، أصبحت الوكالة أفضل قدرة على خدمة رسالتها الرامية إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر المفيد تنموياً.

وتواصل الوكالة تعزيز نقطة قوتها الرئيسية في السوق - اجتذاب المستثمرين وشركات التأمين الخاصة إلى بيئات العمل الصعبة. كما أن استراتيجية عمليات الوكالة - التي تركّز على: البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، والبلدان المتأثرة بالصراعات، والمشروعات المعقدة في قطاع البنية الأساسية والصناعات الاستخراجية، وتشجيع الاستثمار بين البلدان النامية (جنوب - جنوب) - ترشد عمل الوكالة. فعلى سبيل المثال، ساندت الوكالة في السنة المنصرمة بموجب برنامج الاستثمارات الصغيرة مشروعاً في إثيوبيا تضمّن مكونات خصخصة وإعادة تأهيل وتوسعة مزرعة قائمة حالياً لزراعة وتجهيز: فاكهة القشطة (passion fruit)، المانجو، والببايا بغية تصدير عصيرها. وأخذ هذا المشروع يعطي نتائجاً قوية ويسهم في انتعاش الاقتصاد في منطقة شهدت مستوى عالياً جداً من الفقر (انظر الإطار 1).

في هذه السنة، ساندت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار عدداً من المشروعات في مجالات أولويات عملها، شاملة أول عقود تساند استثمارات في: العراق، وكوسوفو، وليبيريا، وجمهورية الكونغو. ومن بين كافة عقود الضمان التي تم توقيعها في هذه السنة، كانت نسبة 72 في المائة في واحد أو أكثر من المجالات ذات الأولوية التي جرى التنويه إليها آنفاً.

ركزت الوكالة على نحو شديد في هذه السنة على الاقتصادات المتأثرة بالصراعات والاقتصادات الضعيفة، واختارت تناول أثر الصراعات على الاستثمار الأجنبي المباشر في تقرير بعنوان *الاستثمار العالمي والمخاطر السياسية 2010*. وكانت النتائج التي توصل إليها بشأن معوقات النمو متسقة مع مطبوعة البنك الدولي بعنوان *تقرير عن التنمية في العالم 2011: الصراع والأمن والتنمية*. وبخلاف الضمانات للمشروعات في البلدان الضعيفة، تنظر الوكالة في طرق مبتكرة لمعالجة الفجوة بين خروج المساعدات الإنمائية بعد انتهاء الصراعات وظهور قطاع خاص متسم بالمرونة. وفي هذه السنة، نشطت الوكالة في العمل مع البلدان الأعضاء في مساندة وتأييد برنامج الاقتصادات المتأثرة بالصراعات والضعيفة الذي سيجمع بين مجموعة متنوعة من الأدوات بغية تخفيف المخاطر والوفاء بجانب الطلب في الأسواق.

إعادة التأكيد على أولويات الوكالة الدولية لضمان الاستثمار

تسهم أولويات الوكالة - وهي: تعبئة الاستثمارات في أشد بلدان العالم فقراً والبلدان المتأثرة بالصراعات، وتسهيل المشروعات المعقدة، ومساندة الاستثمار فيما بين بلدان الجنوب - في تحقيق الغاية المتمثلة في العولمة الاشتمالية والمستدامة، وهي مجالات يمكن للوكالة تحقيق أعظم الأثر فيها كهيئة من الهيئات المعنية بالتنمية، ومع أنه ليس من المقصود أن تكون المجالات ذات الأولوية تلك وحيدة، فهي تؤدي وظيفة بوصلة العمليات الهامة بالنسبة للوكالة. فهي أرشدت عمل الوكالة في السنوات العديدة الماضية، وأعادت الوكالة التزامها بها في مطبوعة *استراتيجية الوكالة الدولية لضمان الاستثمار في فترة السنوات المالية 2012-2014: تحقيق الحجم المدفوع بالقيمة*. كما تتناغم تلك الأولويات مع استراتيجية مجموعة البنك الدولي التي تنص عليها مطبوعة *عالم جديد، مجموعة البنك الدولي الجديدة: (1) الاتجاهات عقب انتهاء الصراعات* للتغلب على الفقر من خلال: استهداف الفقراء والضعفاء، وخلق فرص تحقيق النمو، وإتاحة النماذج التعاونية، وتدعيم الحوكمة، وإدارة المخاطر، والاستعداد لمواجهة الأزمات. وبالإضافة لتلك الغايات الهامة، اتخذت الوكالة خطوات هامة - مثلما فعلت مجموعة البنك الدولي - بغية تعزيز تركيزها على تقديم الخدمات للمتعاملين معها وتحقيق المرونة، ولاسيما من خلال: إدخال تعديلات على اتفاقية إنشائها، وتنفيذ التعديلات في اللوائح الناظمة لعملياتها، وتبسيط إجراءات ضمان الإصدارات. ويبحث هذا التقرير هذا الموضوع بمزيد من التفصيل لاحقاً.

تعزيز الاستثمارات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

بذلت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار جهوداً متسقة بغية صون وتشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في هذه الأوقات العصيبة. ويعتبر عملها في هذه المنطقة حاسم الأهمية حيث إن ازدياد الاستثمار الأجنبي فيها لا يعزز النمو فحسب، بل يساعد أيضاً في خلق فرص العمل التي تمس الحاجة إليها - وهذا عنصر لتحقيق الأمن والاستقرار.

مشروع عصائر الفواكه المدارية
يساعد في حفز الانتعاش الاقتصادي في إثيوبيا

في وادي أواش الأعلى في إثيوبيا، تقوم شركة اسمها africaJUICE بمساعدة مجتمع محلي في تحقيق إمكانات كسب الدخل من ضوء الشمس غير المحدود وإمدادات المياه الوفيرة من نهر أواش. فعلى الرغم من تلك الموارد، غالباً ما عانى ذلك المجتمع المحلي من نقص المواد الغذائية نتيجة لعدم الخبرة في استخدام الري ومحدودية إمكانات كسب الدخل من زراعة محاصيل منخفضة القيمة.

بدأت عملية تحوّل ذلك المجتمع المحلي في أبريل/نيسان 2009، حين تسلمت شركة africaJUICE Tibila Share Company، وهي مشروع مشترك بين شركة africaJUICE BV الهولندية والحكومة الإثيوبية، مزرعة Tibila. وفي إطار برنامج الاستثمارات الصغيرة الذي اعتمدته الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، تقوم الوكالة بمساندة ذلك الاستثمار بإتاحة ضمان بمبلغ 10 ملايين دولار لشركة africaJUICE BV ولشركة التنمية الصناعية الجنوب أفريقية، وهي الشركة التي قدمت القروض لذلك المشروع.

تنتج هذه المزرعة ثمرة فاكهة القشطة المانجو والبرايا وفاكهة مدارية أخرى. وبينما يتم بيع بعض تلك الفاكهة محلياً، يتم تجهيز معظمها في مصنع حديث جديد قامت ببنائه شركة africaJUICE. ثم يجري نقل العصير المجهز إلى ميناء في جيبوتي المجاورة ثم إلى الأسواق في أوروبا والشرق الأوسط. وتعني إجراءات التعقيم والتعبئة التي اعتمدها ذلك المصنع أنه يمكن لتلك المنتجات تحمّل الرحلة الطويلة إلى أسواق الاستهلاك - مما يتغلب على مشاكل غالباً ما يلقى عليها اللوم في نقص المواد الغذائية وتخفيض إمكانات كسب الدخل من قطاع الزراعة. وتفيد تقديرات البنك الدولي بأن حوالي نصف غلة مزارع أفريقيا يضيع بين: الجني، والتخزين، والتسويق عقب الجني، والنقل إلى المستهلك النهائي.

تستخدم شركة africaJUICE على نحو مباشر حوالي 2400 شخص في أدوار تتراوح ما بين الحراس الأمنيين ومديري خطوط الإنتاج. كما تدير برنامج زراعة خارجية يستعين بمزارعين محليين لتوريد منتجاتهم إلى شركة africaJUICE. ويهدف البرنامج إلى استغلال ومساندة ما يزيد على 1000 هكتار من تلك المزارع المحلية بتنظيمها كتعاونيات بغية ردف إمدادات الفاكهة إلى مصنع التجهيز وتوسيع نطاق مشاركة المجتمع المحلي. وأمام المزارعين المشاركين في البرنامج فرصة كسب دخل أعلى بكثير مما يكسبون الآن بإنتاج البصل والطماطم بصورة رئيسية. ويمكن أن تدر ثمرة فاكهة القشطة 135 ألف بير إثيوبي (أو حوالي 8000 دولار) لكل هكتار من الأرض - ويعتبر هذا دخل كبير في ذلك المجتمع المحلي الفقير. ومع أنه لم يتم سابقاً إنتاج ثمرة فاكهة القشطة في إثيوبيا، يعتبر المناخ ودورة الزراعة مثاليين بالنسبة لذلك المنتج المرغوب جداً. وتلك الفاكهة تنمو على عرائش، مما يمكّن المزارعين من جمع زراعتها مع زراعة الطماطم والبصل، مع الاستفادة من أنظمة ري تحافظ عليها شركة africaJUICE.

كما تستفيد تلك الشركة من موارد صندوق التحديات البيئية والاجتماعية لأفريقيا، الذي أنشأته الوكالة الدولية لضمان الاستثمار وتموّله الحكومة اليابانية، فهو يسهّل للحائزين على ضمانات من الوكالة تلقي المشورة والخبرة من استشاريين في تنفيذ تحسينات بيئية واجتماعية على استثماراتهم. علماً بأن حصيلة تلك المنحة تتيح المساعدة الفنية بغية مساندة تشكيل هيئة المزارعين الخارجيين للتجارة المنصفة. وإذا نجحت تلك الهيئة، ستكون africaJUICE أول منتج للعصائر للتجارة المنصفة في أفريقيا جنوب الصحراء.

يظهر المجتمع المحلي المحيط بذلك المشروع بعض الدلالات الباكرة على أن المشروع بدأ فعلاً حفز إحياء الاقتصاد المعني. كما قامت تلك الشركة باستثمارات كبيرة في تحسين قدرة العاملين القاطنين في المزرعة على الحصول على مياه الشرب النظيفة والكهرباء. علماً بأن هذا النهج الشامل بشأن إدارة منشأة أعمال يتمشى مع رؤية الشركة المعلنة في أنها ترغب في أن تكون المعيار المرجعي لكيفية تنفيذ الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية: "نهدف إلى بيان أنه لا يمكن تحقيق النمو مع آثار إيجابية على البيئة ومن أجل القضاء على الفقر فحسب، بل أيضاً أن ذلك نشاط أعمال جيد ينبغي أن يكون النموذج المختار".

قامت نائب الرئيس التنفيذي لشؤون الوكالة الدولية لضمان الاستثمار إيزومي كوباباشي بزيارة هذه المنطقة بينما كانت تجري أحداث ثورتي تونس ومصر. وساعدتها تلك الزيارة في وضع الأساس لمبادرة الوكالة للمساعدة في تشجيع ومساندة تدفق الاستثمار إلى تلك المنطقة.

تتألف مبادرة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي اعتمدتها الوكالة الدولية لضمان الاستثمار من مكونين اثنين. الأول هو تبادل المعارف: ففي مايو/أيار 2011، نظمت الوكالة مؤتمر مائدة مستديرة في باريس جمع بين مستثمرين وصانعي سياسات وجهات ترويج استثمار بغية مناقشة الهواجس والفرص الناجمة عن الأحداث الجارية. وسيتم تنظيم مناقشات مائدة مستديرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفي واشنطن.

العنصر الثاني في هذه المبادرة هو زيادة المساندة المباشرة للمستثمرين. وتقوم الوكالة حالياً بتعبئة مبلغ مليار دولار من القدرة التأمينية بغية إبقاء وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وهي تتواصل مع المستثمرين والمقرضين المهتمين بهذه المنطقة، مع التنويه إلى أن الوكالة منفتحة على أنشطة الأعمال وهي تبرز قدرتها على ضمان المشروعات بموجب: هيكليات تمويل إسلامي، والشراكة مع مركز دبي المالي العالمي (DIFC)، والصندوق الاستئماني الذي أقامته الوكالة لضمان الاستثمار في الضفة الغربية وقطاع غزة. ويركز مندوب الوكالة في الضفة والقطاع - الذي بدأ عمله في أوائل هذه السنة المالية - حالياً على تطوير الأعمال بشأن الصندوق الاستئماني وأيضاً المنطقة عموماً.

كما تجري الوكالة حالياً مشاورات مع البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية وشركاء آخرين من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بهدف تعزيز وتعبئة موارد جماعية لمساندة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه المنطقة. وتشمل تلك المشاورات مناقشات مباشرة مع هيئات حكومية ومؤسسات أعمال مملوكة للدولة في المنطقة بغية فهم احتياجاتها فيما يتعلق بالمشروعات ذات الأولوية.

استدامة الاهتمام بالأثر البيئي والاجتماعي

سلامة الأداء البيئي وإدارة الموارد الطبيعية بما يحقق استدامتها والمسؤولية الاجتماعية هي عوامل حاسمة الأهمية بالنسبة لنجاح الاستثمار المعني وإسهامه في تنمية البلد المضيف له. وتلتزم الوكالة الدولية لضمان الاستثمار بمعايير الأداء التي تساعد المتعاملين معها في اعتماد نهج متسم بالمسؤولية تجاه الجوانب البيئية والاجتماعية في مشروعاتهم. فالبرامج البيئية والاجتماعية جيدة التصميم يمكن أن: تساعد في إدارة مخاطر السمعة بالنسبة للجهات الراعية للمشروعات، وتحمي البيئة، وتخفض المخاطر السياسية. والأهم من ذلك كله هو أن الاهتمام بتلك القضايا يضمن أخذ الناس والمنظومات الإيكولوجية الأكثر تأثراً بالمشروع المعني في الاعتبار أثناء وضع تصاميمه وتنفيذه.

تقوم الوكالة الدولية لضمان الاستثمار بإدارة صندوق التحديات البيئية والاجتماعية لأفريقيا بغية تقديم المشورة الفنية للمستثمرين من بلدان أخرى في تلك المنطقة. وهذا الصندوق الذي تموّله الحكومة اليابانية منفتح على المستثمرين على أساس كل حالة على حدة ممّن تلقوا فعلاً ضمانات من الوكالة أو يجري النظر في مساندتهم. فمن خلال ذلك الصندوق، يمكن للمستثمرين تلقي المشورة من خبراء

"البرامج البيئية والاجتماعية جيدة التصميم يمكن أن تساعد في: إدارة مخاطر السمعة بالنسبة للجهات الراعية للمشروعات، وحماية البيئة، وتخفيض المخاطر السياسية".

من الوكالة ومن استشاريين آخرين بهدف التأكد من أن مشروعاتهم تتقيّد بالسياسات البيئية والاجتماعية التي تعتمدها الوكالة وأنهم يتلقون المشورة في أفضل الممارسات بشأن قضايا مثل: إعادة التوطين، وتحقيق المنافع للمجتمعات المحلية. وحسبما تم التنويه إليه آنفاً، يجري استخدام هذا الصندوق لمساندة مشروع africaJUICE في إثيوبيا.

من بين الأمثلة على التعاون الوثيق مع البلدان المتعاملة بشأن القضايا البيئية والاجتماعية ضمان الوكالة لعملية تنقيب ودراسة جدوى بشأن مشروع تعدين النيكل في خليج ويدا في إندونيسيا. وتعتبر مكامن النيكل في ذلك الخليج من بين أكبر المكامن المعروفة وغير المستغلة في العالم، فهي تحتوي على 5.1 مليون طن من النيكل في موارد مقيسة ومبيّنة ومستدل عليها. فالشركة الراعية لذلك المشروع، Strand Minerals (Indonesia) Pte. Ltd.، طلبت من الوكالة الدولية لضمان الاستثمار تغطية ضمانية بمبلغ 207 ملايين دولار بغية مساندة مرحلة التنقيب ودراسة الجدوى من هذا المشروع المعقد. وانخراط الوكالة في ذلك المشروع منذ مراحله الأولى يساعد الشركة الراعية له في: تحديد الآثار الاجتماعية والبيئية على نحو تفصيلي، ووضع تصاميم الإجراءات التخفيفية اللازمة، واختبار مدى فعاليتها - وذلك باستخدام ما تعتمده الوكالة من: معايير الأداء، والإرشادات البيئية، والممارسات الجيدة في الصناعة المعنية.

تعزيز فهم الأثر الإنمائي

قامت الوكالة في هذه السنة بتوسيع نطاق برنامج التقييمات الذاتية الذي بدأته في السنة المالية 2010، مع تصعيد قدرتها على جمع الدروس التنموية من المشروعات المنجزة وتطبيقها على العمل الحالي والمستقبلي. فأداة التعلّم المؤسسية هذه ستسهّل للوكالة زيادة استيعاب الدروس على نحو تام مع زيادة مساءلتها أمام المساهمين وأصحاب المصلحة المباشرة الآخرين.

ومنذ بداية ذلك البرنامج، أنجزت الوكالة ثمانية تقييمات لاستثمارات أتاحت لها التغطية الضمانية في أفغانستان وأوروغواي (انظر الإطار 2). وتم إعطاء تلك المشروعات درجات تصنيف ترتيبي وفقاً لمعايير تقيس النواتج الإنمائية من جهة، وفعالية الوكالة من جهة أخرى.

فالتقييمات التي يقوم بها خبراء اقتصاد وبيئة واختصاصيون اجتماعيون وضامنو إصدارات - وتتم المصادقة عليها على نحو مستقل من جانب مجموعة التقييم المستقلة (IEG) - تهدف إلى زيادة الوعي والمعرفة بين الموظفين المعنيين بالعمليات. وفي إطار المضيّ قُدُماً، تنوي الوكالة أن توسع تدريجياً ذلك البرنامج بغية إجراء المزيد من التقييمات في كل سنة.

وفي هذه السنة المالية أيضاً، أدخلت الوكالة سلسلة من قياسات التنمية تقوم بتتبع أثر كل من: العمالة المباشرة، وموازنة التدريب، وقيمة السلع محلية الإنتاج، والضرائب والرسوم المدفوعة، ومبالغ استثمارات المجتمعات المحلية، والاستثمارات المستقطبة بالنسبة لكافة المشروعات الجديدة التي تتيح لها الوكالة التغطية الضمانية. ومن شأن استمرار الاهتمام بهذا الجهد أن يسهّل للوكالة في النهاية رفع تقارير عن مؤشرات التنمية في مختلف مجالات حافظة عملياتها.

تعزيز الأثر الإنمائي من خلال الشراكات

في هذه السنة، واصلت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار تدعيم العلاقات القائمة حالياً، وبحثت أيضاً عن شركاء جدد بغية تشجيع ومساندة الاستثمار الأجنبي المباشر المفيد تنموياً. ومما كان مثمراً على نحو خاص الجهود المشتركة بين الوكالة ومؤسسة التمويل الدولية لتطوير أنشطة أعمالهما، مما أدى إلى إدخال متعاملين جدد للوكالة. ويشمل أولئك مجموعة ProCredit وهي جهة تتيح التمويل لحوالي 750 ألف مؤسسة أعمال بالغة الصغر وصغيرة ومتوسطة في مناطق: أمريكا اللاتينية، وأوروبا الشرقية والوسطى، وأفريقيا.

وفي هذه السنة المالية، وقعت الوكالة الدولية مع إدارة اقتصاديات التمويل والتنمية الحضرية بالبنك الدولي (FEU) اتفاقية لزيادة فعالية التسويق المشترك لأدوات التأمين ضد المخاطر السياسية وأدوات الضمان الأخرى. كما تعمل الوكالة وتلك الإدارة على هيكليات من شأنها تسهيل استفادة المتعاملين معهما من التأمين ضد المخاطر السياسية الذي تتيحه الوكالة وأيضاً من أدوات الضمان التي يتيحها البنك الدولي، وذلك في معاملة واحدة - مما يخفض كثيراً الوقت اللازم لتجهيز المعاملات المعنية بالنسبة للاستثمارات حاسمة الأهمية. كما وقعت الوكالة اتفاقية مماثلة للتعاون في مجال تطوير الأعمال مع إدارة العمل المصرفي وإدارة الديون في مكتب نائب الرئيس لشؤون الخزانة في البنك الدولي. كما شهدت هذه السنة تعزيز التعاون بين الوكالة وبرنامج الخدمات الاستشارية بشأن مناخ الاستثمار (IC) في البنك الدولي مع إلحاق أحد كبار موظفي الوكالة في مكتب ذلك البرنامج في فيينا بحيث يركز على تطوير أعمال الوكالة في منطقة أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى.

خارج مجموعة البنك الدولي، وقعت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار على مذكرة تفاهم مع شركة Kafalat S.A.L. وهي شركة مالية لبنانية تقدم الضمانات لمؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة بما يسهل لها الحصول على القروض من البنوك. ومن خلال تلك الاتفاقية، ستتعاون الوكالة وتلك الشركة في تشجيع استثمارات مؤسسات الأعمال اللبنانية عبر الحدود في البلدان النامية. كما التزم الشريكان بزيادة وعي الجمهور العام بشأن أدوات تخفيض المخاطر مثل التأمين ضد المخاطر السياسية من خلال مؤتمرات مشتركة وأنشطة تدريب - وقام فريق من الوكالة بإجراء أول برنامج تدريبي في بيروت في شهر مارس/آذار.

كما وقعت الوكالة على مذكرة تفاهم مع الصندوق الإندونيسي لضمان البنية الأساسية بهدف التعاون في بناء القدرات ولتقديم التأمين المشترك لمشروعات البنية الأساسية.

شكّلت تلك الاتفاقيات الجديدة إضافات للشراكات الاستراتيجية مع مؤسسات مثل: البنك الياباني للتعاون الدولي، وبنك أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي، وبنك التصدير والاستيراد الكوري، والشركة اليابانية للتأمين على الصادرات والاستثمارات، ومركز دبي المالي العالمي. فهذه الشراكات تستقطب المعرفة المتعمقة من تلك الشركات الإقليمية الرئيسية بالأسواق وخبرة الوكالة في مجال التأمين ضد المخاطر السياسية بغية تشجيع سلامة الاستثمارات في البلدان النامية في مختلف مناطق العالم.

كما يجدر التنويه إلى الشراكة التي تمت إقامتها عقب الأزمة المالية العالمية فيما بين: البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، والبنك الأوروبي للاستثمار، ومجموعة البنك الدولي. وفي مارس/آذار 2011، شهدت تلك المؤسسات اختتام التعاون الناجح وتعهدت بالتعاون مرة أخرى في المستقبل حسب الحاجة. ومن أكتوبر/تشرين الأول 2008 حتى مارس/آذار 2011، أصدرت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار ما قيمته 2 مليار دولار من الضمانات للقطاع المالي في أوروبا الوسطى والشرقية في إطار خطة عمل المؤسسات المالية الدولية المشتركة التي وضعتها تلك المجموعة.

تعلّم الدروس، وبيان الأثر

وسّعت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار نطاق اهتمامها كثيراً بالدروس المستفادة وقدرتها من خلال التقييم الذاتي على بيان الأثر الإنمائي للضمانات التي تقوم بإصدارها. ويبرز هذا التقرير مشروعين في بيئتين مختلفتين جداً كانا من بين أوائل المشروعات التي تم تقييمها بمعايير صارمة جرى وضعها بالاشتراك بين الوكالة ومجموعة التقييم المستقلة: MTN في أفغانستان و Botnia South America (حالياً UPM) في أوروغواي.

اتصالات أفغانستان

عندما قامت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار في الآونة الأخيرة بتقييم مساندتها لاستثمار مجموعة MTN في الاتصالات السلكية واللاسلكية في أفغانستان، حصل ذلك المشروع على أعلى درجات الترتيب من أجل نواتجه الإنمائية، شاملة قوة النتائج فيما يتعلق بكل من: الاستدامة المالية والاقتصادية، والأثر على القطاع الخاص، وفعالية عمل الوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

فبعد عقود من الصراعات المسلحة، كانت شبكة الاتصالات في أفغانستان تقوم بالكاد بعملها. ولم تكن لدى أفغانستان القدرة على الوصول إلى شبكة الإنترنت. والواقع أن حالة البنية الأساسية لقطاع الاتصالات في ذلك البلد كانت سيئة لدرجة أنها أعاقت قدرة الحكومة على تنسيق عملياتها هي. واستجابة لذلك الوضع، حشدت مجموعة البنك الدولي قوتها لتحديث قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية في أفغانستان. وتم استخدام الاعتمادات والمنح من المؤسسة الدولية للتنمية في إتاحة البنية الأساسية الرئيسية، كما أن وحدة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المشتركة بين البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية استخدمت موارد من صناديق استئمانية بغية تقديم المساعدة الفنية من أجل إصلاح اللوائح التنظيمية اللازمة لاجتذاب الاستثمارات من القطاع الخاص.

وفي السنة المالية 2007، أصدرت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار ضماناً بمبلغ 74.5 مليون دولار لصالح مجموعة MTN الجنوب أفريقية يغطي استثماراتها في رأسمال شركة Areeba Afghanistan LLC. واختارت الوكالة إصدار ذلك الضمان على الرغم من المخاطر الواضحة على المشروع نفسه وعلى الوكالة حيث كان من المتوقع أن يسفر ذلك المشروع عن أثر إنمائي كبير.

ومن الأمور البالغة الأهمية أن مخصص "الخسارة الأولى" بمبلغ 2 مليون دولار إضافي حصل على التغطية التأمينية بموجب برنامج ضمانات الاستثمار الخاص بأفغانستان الذي استهدف تشجيع الاستثمار الأجنبي في ذلك البلد. وهو برنامج يشترك في تمويله كل من: حكومة أفغانستان، والمؤسسة الدولية للتنمية، وحكومة المملكة المتحدة، والبنك الآسيوي للتنمية.

استدعى ذلك المشروع الذي ساندته الوكالة الدولية لضمان الاستثمار تركيب وتشغيل وصيانة شبكة اتصالات من نوع GSM، وخدمات اتصالات لا سلكية، وخدمات إنترنت وخدمات أقمار صناعية، وهواتف عمومية غير مجانية. وجرى التعاقد من الباطن على تنفيذ وصيانة شبكة شركة MTN في أفغانستان مع مؤسسات أعمال محلية ويتم محلياً إنتاج تجهيزات تلك الشبكة. ونتيجة لذلك، أدى ذلك المشروع إلى خلق فرص كبيرة للشركات المحلية.

وعقب عملية تقييم دقيق، أكدت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار أن ذلك المشروع مفيد جداً تنموياً. كما بيّن التقييم على نحو واضح أن نموذج العمل الذي استخدمه المشروع ناجح - ولو في بيئة شديدة الصعوبة - حيث إن العائد المالي منه كان جيداً، خصوصاً وأن السوق المعني لم يكن متطوراً كما يجب.

والواقع هو أن نتائج شركة MTN Afghanistan فاقت التوقعات. وأدخل ذلك المشروع أحدث تكنولوجيا GSM غطت نسبة 80 في المائة من أراضي أفغانستان. كما أن هوامش الربحية أعلى من المتوقع. ولكن وعلى الرغم من المخاطر الحقيقية جداً والخطيرة، تواجه شركة MTN يومياً أخطاراً أمنية من قوات المتمردين فضلاً عن بيئة سياسات شديدة الاحتمالات المجهولة.

مساندة أكبر استثمار أجنبي مباشر في أوروغواي

أنجزت الوكالة أيضاً تقييماً ذاتياً بشأن مشروع مصنع معجون الورق بالتكنولوجيا "الخضراء" في أوروغواي، الذي ساندته الوكالة بإصدار ضمان بمبلغ 300 مليون دولار لمستثمريه في العام 2007. وينتج هذا المصنع عجينة ورق اللف المُبيّض من شجر الأوكالبتوس الذي تقوم شركة UPM بتصديره لمصانع الورق في أوروبا وآسيا وأمريكا الشمالية.

ويقع مصنع شركة UPM على ضفة نهر الأوروغواي في أعلى النهر من بلدة فراي بنتوس التي كانت تعاني من الركود الاقتصادي منذ إغلاق مصنع تعبئة اللحوم الرئيسي في العام 1979. ووضعت توقعات عالية لهذا المشروع منذ البداية - سواء في المجتمع المحلي وعموماً: فهذا المشروع يشكّل أكبر استثمار أجنبي في تاريخ أوروغواي وخضع للرصد عن كثب على المستوى الوطني.

يؤكد التقييم الذي أجرته الوكالة النجاح الاقتصادي والتنموي الكبير الذي حققه هذا المشروع. ولهذا المصنع طاقة إنتاج سنوية تفوق

المليون طن من عجينة الورق. علماً بأن فرص العمل التي تم خلقها والأجور التي تفوق المتوسط الوطني هما أعلى من التقديرات الأصلية. كما أن الأداء المالي لهذا المشروع أفضل بكثير من التوقعات.

في إطار التزام المصنع بالعمل باستخدام تكنولوجيا "خضراء"، فهو حصل على عدد من الشهادات البيئية الدولية، التي يتم تدقيقها ومراجعتها سنوياً من جانب طرف ثالث مستقل هو مجلس رعاية الغابات، فضلاً عن شهادات المصادقة 9001 و 14001 الصادرة عن المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس (ISO). وينتج هذا المصنع ما يحتاجه من الطاقة ويبيع الفائض منها إلى الشبكة الوطنية.

كانت الضمانات التي أصدرتها الوكالة الدولية لضمان الاستثمار فعالة ومؤثرة في خلق هذا المشروع. فالشركة الفنلندية المستثمرة كانت في البداية قلقة تجاه إنشاء حضور لها في أوروغواي، فهي لم تخرج من أوروبا من قبل لإقامة مصانع خارجها. أما الضمانات فكانت من شروط مجلس إدارة تلك الشركة نظراً لكبر حجم رأس المال المطلوب لتمويل ذلك المشروع.

وبالفعل أصبح ذلك المشروع مثار جدل أثناء قيام الوكالة الدولية لضمان الاستثمار بتجهيز معاملات إصدار الضمان بشأنه وحتى تنفيذ ذلك الإصدار، وذلك لأن المصنع يستخدم النهر الحدودي بين أوروغواي والأرجنتين في نقل عجينة الورق من أجل شحنها لأوروبا وآسيا. وعارضت جمعيات مدنية ذلك المشروع قائلة أنه يشكّل أخطاراً بيئية كبيرة على مجتمعاتها المحلية، وذلك على الرغم من التطمينات التي أعلنتها شركة UPM بنقيض ذلك. واستطاعت تلك المجموعات تنظيم إغلاق جسر سان مارتن الدولي، مما خفض النشاط الاقتصادي. ووصلت هذه القضية في النهاية إلى محكمة العدل الدولية التي أصدرت حكمها لصالح المشروع. ومنذ ذلك الحين، اتفقت أوروغواي والأرجنتين في أواخر العام 2010 على إنشاء لجنة مشتركة من العلماء لرصد الأثر البيئي على نهر أوروغواي.

تشمل منافع مشروع UPM للمجتمع المحلي: الصلات الكبيرة بأنشطة أعمال أخرى، والاستثمار في البنية الأساسية المحلية، وبرامج التدريب القوية، والمساندة من مؤسسة خيرية تدفع سنوياً مبلغ 200 ألف دولار لمشروعات المجتمع المحلي. وينظم هذا المصنع مناسبات تشاور منتظمة مع المجتمع المحلي للإبلاغ عن نتائج عملية الرصد البيئي، ولديه آليات تظلّم ورفع شكاوى قوية لفائدة المجتمع المحلي.

بغض النظر عن المنافع التي يجلبها مصنع UPM للمجتمع المحلي، ينوه التقييم الذي أجرته الوكالة الدولية لضمان الاستثمار إلى أن من المرجّح أن يؤثر المشروع إيجابياً على طريقة عمل مؤسسات الأعمال الأخرى في القطاع الخاص في هذا البلد، فضلاً عن تصورات المستثمرين الأجانب لمناخ أنشطة الأعمال فيه.

البلدان الأعضاء في الوكالة (175)

البلدان الصناعية (25)

• أستراليا • النمسا • بلجيكا • كندا • الجمهورية التشيكية • الدانمرك • فنلندا • فرنسا • ألمانيا • اليونان • أيسلندا • أيرلندا • إيطاليا • اليابان
• لكسمبورغ • هولندا • نيوزيلندا • النرويج • البرتغال • سلوفينيا • إسبانيا • السويد • سويسرا • المملكة المتحدة • الولايات المتحدة

البلدان النامية (150)

آسيا والمحيط الهادئ

• أفغانستان • بنغلاديش • كمبوديا • الصين • فيجي • الهند • إندونيسيا • جمهورية كوريا • جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية • ماليزيا •ملديف
• ميكرونيزيا (ولايات الموحدة) • منغوليا • نيبال • باكستان • بالاو • بابوا غينيا الجديدة • الفلبين • ساموا • سنغافورة • جزر سليمان • سري لانكا
• تايلند • تيمور ليشتي • فانواتو • فييتنام

أوروبا وآسيا الوسطى

• ألبانيا • أرمينيا • أذربيجان • بيلاروس • البوسنة والهرسك • بلغاريا • كرواتيا • قبرص • استونيا • جورجيا • هنغاريا • كازاخستان • كوسوفو
•جمهورية قيرغيز • لاتفيا • ليتوانيا • جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة • مالطة • مولدوفا • الجبل الأسود • بولندا • رومانيا
• الاتحاد الروسي • صربيا • الجمهورية السلوفاكية • طاجيكستان • تركيا • تركمانستان • أوكرانيا • أوزبكستان

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

• أنتيغوا وبربودا • الأرجنتين • جزر البهاما • بربادوس • بليز • بوليفيا • البرازيل • شيلي • كولومبيا • كوستاريكا • دومينيكا • الجمهورية الدومينيكية
• إكوادور • السلفادور • غرينادا • غواتيمالا • غيانا • هايتي • هندوراس • جامايكا • المكسيك • نيكاراغوا • باراغواي • بنما • بيرو• سانت كيتس ونيفس
• سانت لوسيا • سانت فنسنت وجزر غرينادين • سورينام • ترينيداد وتوباغو • أوروغواي • جمهورية فنزويلا البوليفارية

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

• الجزائر • البحرين • جيبوتي • مصر • جمهورية إيران الإسلامية • العراق • إسرائيل • الأردن • الكويت • لبنان • ليبيا • المغرب • عُمان • قطر
• المملكة العربية السعودية • الجمهورية العربية السورية • تونس • الإمارات العربية المتحدة • الجمهورية اليمنية

أفريقيا جنوب الصحراء

• أنغولا • بنن • بوتسوانا • بوركينا فاصو • بوروندي • الكاميرون • الرأس الأخضر • جمهورية أفريقيا الوسطى • تشاد • جمهورية الكونغو الديمقراطية
• جمهورية الكونغو • كوت ديفوار • غينيا الاستوائية • إثيوبيا • إريتريا • غابون • غامبيا • غانا • غينيا • غينيا بيساو • كينيا • ليسوتو • ليبيريا
• مدغشقر • ملاوي • مالي • موريتانيا • موريشيوس • موزامبيق • ناميبيا • نيجيريا • رواندا • السنغال • سيراليون • سيشل • جنوب أفريقيا • السودان
• سوازيلاند • تنزانيا • توغو • أوغندا • زامبيا • زمبابوي

بلدان بصدد استيفاء شروط الانضمام لعضوية الوكالة - 3 بلدان نامية

جزر القمر، النيجر، ساو تومي وبرنسيبي

للاتصال

كبار المديرين

Izumi Kobayashi نائب الرئيس التنفيذي	ikobayashi@worldbank.org
James P. Bond رئيس خبراء العمليات	jbond@worldbank.org
Ana-Mita Betancourt المدير والمستشار القانوني العام للشؤون القانونية والمطالبات	abetancourt@worldbank.org
Kevin W. Lu مدير إقليمي، آسيا والمحيط الهادئ	klu@worldbank.org
Edith P. Quintrell مدير إدارة العمليات	equintrell@worldbank.org
Lakshmi Shyam-Sunder رئيس الخبراء الماليين ومدير إدارة التمويل والمخاطر	lshyam-sunder@worldbank.org
Ravi Vish رئيس الخبراء الاقتصاديين ومدير إدارة الاقتصاد والسياسات	rvish@worldbank.org
Marcus S.D. Williams مستشار لشؤون الاستراتيجية والعمليات	mwilliams5@worldbank.org

الضمانات

Nabil Fawaz الصناعات الزراعية والصناعات التحويلية والخدمات	nfawaz@worldbank.org
Olivier Lambert القطاع المالي وقطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية	olambert@worldbank.org
Margaret Walsh البنية الأساسية	mwalsh@worldbank.org
Antonio Barbalho النفط والغاز والتعدين والكيماويات والطاقة	abarbalho@worldbank.org

إعادة التأمين

Marc Roex	mroex@worldbank.org

الاستفسارات بشأن أنشطة الأعمال

Michael Durr	migainquiry@worldbank.org

استعلامات وسائل الإعلام

Mallory Saleson	msaleson@worldbank.org

www.miga.org

Multilateral Investment Guarantee Agency
World Bank Group
1818 H Street, NW
Washington, DC 20433 USA

t. 202.458.2538
f. 202.522.0316